مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 05 السنة 2020 ص 31 - 45

تاريخ الإرسال: 2020/01/10 تاريخ القبول: 2020/02/18
تاريخ النشر: 2020/11/03

السياقات السوسيوتاريخية للحداثة وما بعد الحداثة الأوروبية
Socio-historical contexts of Europeen modernity and post- modernity

د. حاتم بن عزوز
جامعة العربي التبسي–تبسة (الجزائر)، hatembenazouz@univ-tebessa.dz

الملخص:

هذا المقال يهدف إلى تفكيك تيارين فكريين هيمنا على الفكر الغربي إلى وقت قريب، وهما تياري الحداثة وما بعد الحداثة، حيث يعتبران تيارين وظاهرتين أوروبية المنشئ؛ تشكلتا في السياق الأوروبي وفق عوامل ومؤثرات عرفتها المجتمعات الأوروبية أدت إلى تشكل تحولات كبرى كانت نقطة الانطلاق لحركة فنية، أدبية، ثقافة والصناعة كبيرة، حيث أدت جميع هذه التحولات المشكلة للحداثة الغربية والأوروبية على وجه الخصوص إلى سلبيات عدة وتمظهرات اقترنت بالنهضة الأوروبية، وبالتالي ظهور تيار ما بعد الحداثة كأحد إفرازات الحداثة وكرد فعل لها ليصحح مسارها وليتجاوز سلبياتها ضمن سياق نقدي لها.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، ما بعد الحداثة، المجتمع ما بعد الصناعي، مجتمع ما بعد المعلومات.

Abstract:

This article aims to dismantle two intellectual currents that dominated Western thought until recently. They are the currents of modernity and postmodernism, as they are considered two currents and phenomena of European origin;

they were formed in the European context according to factors and influences known to European societies that led to the formation of major transformations that were the starting point For a great artistic, literary, cultural and industrial movement, Where all these transformations that formed Western and European modernity in particular led to several negatives and manifestations associated with the European Renaissance, and consequently the emergence of the postmodern current as one of the secretions of modernity and as a reaction to it to correct its course and to overcome its negatives within a critical context to it.

Keywords: modernity, post- modernity, post-industrial society, post-information society.

المؤلف المرسل: حاتم بن عزوز ، HATEMBENAZOUZ702@GMAIL.COM

مقدمة:

تمكنت العديد من المجتمعات من إنتاج حداثتها الخاصة، على غرار الحداثات التي نجحت خارج الفضاء الجغرافي الأوروبي والإثنومركزية الأوروبية ethnocentrisme européenne، كاليابان، الصين، روسيا، الهند، كوريا الجنوبية...، لتنطلق بذلك هذه الدول في مسار تحولات صناعية وثقافية وتكنولوجية كبرى غيرت البنية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لهذه المجتمعات؛لذلك فالسؤال المطروح ،كيف تمكنت هذه المجتمعات من إنتاج هذه الحداثة؟، وما هي السياقات المختلفة لتشكل هذه الحداثة وما تبعها من تيار ما بعد الحداثة خاصة في السياق الأوروبي؟.

وبالتالي للإجابة على هذه التساؤلات سنتطرق في هذه المقالة إلى العناصر التالية:

أولا: الحداثة: المفهوم والسياق.

ثانيا: ما بعد الحداثة والمجتمع ما بعد الصناعي.

ثالثا: التحول إلى مجتمع "ما بعد المعلومات"

رابعا: من المواطنة الكلاسيكية إلى المواطنة الحديثة.

خامسا واخيرا: الهوية العابرة للقوميات (من هوية الدولة إلى هوية القارة) أو المواطنة الكليانية.

أولا: الحداثة: المفهوم والسياق

المجتمعات التي عرفت الحداثة كانت مجرد "مجتمعات تقليدية"، وهذه المجتمعات مرّت بعمليات تحول داخلي سريع لدى تطورها في الفترة بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر،ويصدق على ذلك بالقدر نفسه على الصين في عهد إمبراطورية "المنح" وعلى اليابان في عهد إمبراطورية "توكوجاوا" وفي الهند في عهد أباطرة المغول، وما ذلك كان لتشكل الحداثة في السياق الأوربي عملية مختلفة عن التطور الذي حدث في مناطق أخرى من العالم وفي عهودا أخرى من التاريخ الأوربي، فالأساليب الأوربية لتشكيل مجتمعات حديثة كانت مميزة وكان لها بطبيعة الحال جذورها، وعلى هذا النحو من الممكن الحديث عن نسط من الحداثة المبكرة كان موجودا في السياق الأوربي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر[1]، وبالتالي فإن منشأ وسياق تشكل هذا المفهوم "الحداثة" غربي "أوربي".

فكلمة حداثة Modernism مشتقة من الكلمة الإنجليزية Modern حديث، وهي مصطلح خلاقي، فعادة ما يستخدم مقابل "تقليدي" أو "قديم"، وتصبح بالتالي كلمة معيارية تعني أن "الحديث" أرقى من القديم، نظرا لارتباطها بفكرة "التقديم" والمصطلحات المشتقة من هذه الكلمة تبني بوضوح الاختلافات، فكلمة التحديث Modernization تنطوي على عنصر حركة واندفاع وعلى ذات فاعلة وعلى

واقع مفعول به، وعلى حيز زماني يتحرك فيه الإنسان من عصر قديم إلى عصر جديد.

أما الحداثة Modermism، فهي تنطوي على الكون والتوقف وتآكل الحركة في الزمان واختفاء الذات، ثم هناك مصطلح ما بعد الحداثة Post-modernism وهو مصطلح نفسي سلبي يشير إلى ذات وإلى موضوع (سوف يتم التطرق إليه لاحق)، وهناك مصطلح المشروع التحديثي Modernity وتعني المشروع التحديثي بكل مراحله (التحديث، الحداثة، ما بعد الحداثة)، وفي السياق العربي لهذا المصطلح تستخدم كلمة حداثة بهذا المعنى، وتطلق على المشروع التحديثي بأسره كواقع وأمل[2]، ولكن المشروع التحديثي في سياقه الغربي "الأوربي" هو مشروع يجسد للعقلانية المادية، وبالتالي الحداثة في هذا السياق "التاريخي" انطلقت شرارتها منذ أن أعلن المجتمع الإنساني مسؤوليته عن مصيره، وأنه صانع تاريخه مع بداية النهضة الحديثة، ولقد خص بيتر برغر الحداثة في خمس نقاط هي: الفكر القائم على المعرفة المجردة، الفردية، الليبرالية، التوجه المستقبلي، العلمانية [3]، وتبقى الفكرة الرئيسية التي انطلق منها هذا المشروع في بدايته هو فصل الديني عن الدنيوي وفصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية.

فالحداثة ظاهرة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، وثقافية لها تاريخ تراكمي حسب **عبد الإله بلقزيز**، حيث تبلورت واكتملت في القرن 19، لتأسس لمنظومة فكرية قائمة على جملة من القيم كسيادة العقلانية، الفكر العلمي، الفردانية، النزعة النقدية الحرية وهذه المنظومة لها تجلياتها واستقلالاتها التاريخية، لأن من جوفها تولدت ظواهر مثل الثورة الصناعية والثورة العلمية وفلسفة الأنوار والثورات السياسية الكبرى في العصر الحديث، كالثورة الإنجليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، ثم الوحدات القومية للدول الأوربية والديمقراطية والعلمانية.

على غرار هذه المفاهيم ونظرا إلى السياق التاريخي لتأسس الحداثة وتوطنها النموذجي في أوربا، أصبحت تختلط مع مفاهيم أخرى مثل التغريب Westernization والتحضر والتصنيع والتنمية والنمو، ولا تتم كل هذه العمليات وفق ديناميات معينة إلا إذا تم تحول النظم التقليدية أو شبه التقليدية وتخييرها إلى أنماط تكنولوجية "حديثة" مرغوبة يصاحبها أشكال جديدة في البناء الاجتماعي وإتجاهات وقيم ودوافع ومعايير جديدة، كل هذا وفق سيرورة وعملية تمايز Différenciation، التي تعتبر نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة من غيرها، كالتمايزات التي رافقت التحديث في المجتمعات مثل ظهور طبقات جديدة أو مهن أو أنماط وعلاقات جديدة، وما ينتج عن هذا الحراك آثار متعددة، مثل التوترات والصراعات والآفات الاجتماعية والصراع الطبقي أو الجهوي [4].

1. مراحل الحداثة في السياق الأوربي:

تعد الحداثة "أوربية المنشأ" ثم تجاوزت بعد ذلك نظاقها الجغرافي لتنشأ حداثات في فضاءات جغرافية أخرى خارج النطاق "الغربي الأوربي"، لتمر بمحطات رئيسية بدأت منذ نهايات القرن الخامس عشر، واكتملت في نهاية القرن التاسع عشر وهذه المحطات سبعة حسب عبد الإله بلقزيز: **أولها:** النهضة، التي بدأت في إيطاليا (فنية وأدبية)، ثم انتقلت وانتشرت في باقي أوربا، **ثانيا:** حركة الإصلاح الديني التي ظهرت في القرن السادس عشر، لتدشن تاريخا جديدا لتحرر العقل في قراءة النص الديني بمعزل عن وصاية السلطة البابوية والرواية الرسمية الكنيسية وذلك ما أدى لاحقا إلى انتشار التسامح الديني والحرية الدينية بعد حروب ونزاعات بعين المذاهب المسيحية الثلاثة (الكاثوليكية، البروبيستانية والأرثدوكسية).

وتجسد حركة الإصلاح الديني في إعادة قراءة للنص المقدس (العهد القديم والعهد الجديد) وفق نظرة جديدة (تجريدية)، ويشمل الإصلاح الديني قسمين، قسم

ديني (فقهي) تم فيه مساجلة المجددين البروتستانت الرواية البابوية في أوربا حول المسيحية وتقديم النظام الإكليريكي "الكنسي"، والسلطة الكبيرة التي تتمتع بها الكنيسة في المجال السياسي، ما أدى ذلك إلى حرب دينية في أوربا دامت مائة عام، انتهت بتقاسم النفوذ الديني بين المذاهب الدينية الثلاثة (البروتيستانتية في الشمال والغرب والكاثوليكية في الجنوب والأرثدوكسية في الشرق)، **ثالثا:** الثورة الزراعية والصناعية بدأت في بريطانيا، ثم انتقلت إلى جميع أوربا، **رابعا:** الثورة العلمية، بجزئيها الأولى في الفلك والفيزياء والثانية في الفيزياء مع إسحاق نيوتن في القرن الثامن عشر والتي أدت إلى إشاعة الروح العلمية والتجريبية في جميع المجالات في الفضاء الجغرافي الأوربي[5].

ليبرز بعدها فكر الأنوار "التنوير" **كمرحلة خامسة** من مراحل تشكل الحداثة، حيث انتشر في القرن الثامن عشر، لينتشر إثر هيمنة ثقافة جديدة للمجتمع الحضري–المدني"، وكذلك القيم الثقافية المرتبطة بالمجتمع المدني، وانتقلت إلى جميع المجالات كالعمران والفن والموسيقى ...، لتليها المرحلة **السادسة** المتمثلة في الثورة السياسية والديمقراطية والقومية "حسب **عبد الإله بلقزيز**"، حيث بدأت هذه المرحلة بالثورة الإنجليزية الأولى والثانية ثم كتابة الدستور الأمريكي وأخيرا الثورة السياسية الفرنسية، لتنهي هذه الثورات عهد التحالف بين الإقطاع والكنيسة وكذلك عهد الملكيات المطلقة، وفتحت آفاق تشكيل الدولة الوطنية، وخلقت ديناميات لتقدم المجتمعات الأوربية، وذلك بعد الفصل في مشكلة تدخل الكنيسة في السياسة أي بين (الديني والدنيوي) في (الكنيسة والدولة)، وبالتالي بروز لفكرة العلمانية وانتصارها la sécularisation في إنجلترا وبعض الدول الأخرى، وla laïcité(العلمانية المتطرفة) في فرنسا وفي بعض الدول المجاورة لها.

وأدت هذه الثورات السياسية أيضا إلى تكريس الديمقراطية (النظام الديمقراطي)، وكذلك أدت إلى بروز وتشكيل الوحدات القومية (الوطنية)، حيث كانت ألمانيا مجزأة لأكثر من خمسون إمارات وإيطاليا كذلك (عرفت أوروبا بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية حالة من الفوضى والتذرر)، ولكن الثورات السياسية أطلقت دينامية التوحيد القومي في بريطانيا ابتداء، فرنسا، هولندا، روسيا، و.م.أ وألمانيا مع "بسمارك"(محطة) وأخيرا ايطاليا،لتكون آخر مرحلة من محطات الحداثة (المرحلة **السابعة)** تتمثل في الثورة التقنية (الإلكترونية)، التي بدأت في القرن العشرين، ثم انتقلت بطفرات وبوثيرة متسارعة جدا لتصل إلى عهد الحاسوب والثورة الرقمية [6].

هناك طرحين متمايزين للمشروع الحداثي، **الطرح الأول** يعتبر الحداثة مشروع حضاري على غرار **أنطوني غيدنز** في كتابه "نتائج الحداثة"، حيث قدم تأصيلا رائعا للحداثة باعتبارها مشروعا حضاريا يقوم على عدّة أسس منها، الفردية والعقلانية والوضعية، وهذا وفق النظرية الخطية Unilinear Evolution عن مسيرة التقدم الإنساني، ويقصد بها أن التاريخ الإنساني يصعد من مرحلة إلى أخرى صعودا ارتقائيا دائما، من المجتمع البسيط إلى المجتمع الأكثر تعقيدا، مع أنه يرى إمكانية وجود تنوع أو تعدد في خط التطور Multilinear Evolution بين نموذج اجتماعي وآخر، ممّا يجعل ملاحظة الاختلاف والتنوع والتعقيد بين المجتمعات أكثر وضوحا.
في حين أن **هبرماس** يمثل الطرح الآخر والقراءة الأخرى "الحداثة"، حيث يعتبر أبرز المدافعين عن الحداثة اليوم ويعتبر أن المشروع الحداثي لم يكتمل بعد، وإن الجوانب السلبية العديدة التي ظهرت أثناء عملية التحديث، إنما هي انحرافات وفشل في تحقيق كل وعود العقلانية المادية [7]، ويعد الحداثة كذلك بأنها مشروع مستمر ولم ينتهي وبالتالي ينفي وجود مرحلة "ما بعد الحداثة" التي تليها.

2 .مؤشرات الحداثة:

للحداثة مؤشرات تتجسد في تغيرات تطرأ على البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفردي، وبالتالي زيادة الدخل والحراك الاجتماعي ومنه إلى زيادة العمليات الاجتماعية، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1- من أهم المؤشرات على الصعيد السياسي تزايد المشاركة السياسية والتمثيل الديمقراطي وتمايز المؤسسات السياسية بنيويا، الحداثة السياسية [8].

2- وجود الطبقات الاجتماعية وتنوعها.

3- الانتقال من استخدام التكنولوجيا البسيطة إلى المعقدة ومن القرية إلى المدينة وتزايد البيئة الحضرية وتزايد استهلاك الطاقة.

4- نمو اقتصادي مدفوع ذاتيا يكفي لزيادة الإنتاج والاستهلاك، وهذا ما يشكل الحداثة الاقتصادية القائمة على الرأسمالية، "فالرعاية هي الشكل الاقتصادي للحداثة فالتحديث الغربي لم يمس جانب الأفكار فقط بل حتى اقتصاد السوق، ما يعني اختفاء كل رقابة جمعانية على النشاط الاقتصادي واستغلال هذا النشاط عن الأهداف الخاصة بالسلطة السياسية أو الدينية وعن تأثير التقاليد والامتيازات"[(9)].

5-تصفية المؤسسات الوسيطة (الأسرة، القبيلة، القرية) والوحدات الاجتماعية الصغيرة، وبالتالي تمييز العلاقات المباشرة والأولية المبنية على الحميمية والتضامنية المباشرة، ولقد أدى ذلك إلى ظهور شخصية كوزموبوليتانية* حركة متعددة الأوجه ومتقطعة الجذور.

6- ظهور نموذج جديد للشخصية تمتاز بالعقلانية والفردانية [10].

فالحداثة السياسية تعتمد على عقلنة السلطة واستبدال عدد كثير من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسياسة وطنية علمانية منفردة، وثانيا يقتضي التحديث السياسي تمايزا في وظائف سياسية جديدة وتطور بنى متخصصة لإنجاز هذه الوظائف على غرار الكفاءات القانونية، العسكرية، الإدارية والعلمية،

وثالثا: يقتضي التحديث السياسي مشاركة متزايدة في السياسة من قبل فرق إجتماعية في كل مكان في المجتمع.

ثانيا: ما بعد الحداثة والمجتمع ما بعد الصناعي

تعد ما بعد الحداثة مرحلة أفرزها المجتمع ما بعد الصناعي، فيه فكرة نقدية في تاريخ الفكر الغربي، لخطة تعيد فيها الحداثة في نفسها (حسب عبد الإله بلقزيز) وتضع نفسها موضع فحصي نقدي، لتعيد النظر في إمكاناتها وفي يقينياتها، بسبب ما ترتب عنها من أخطاء (العقل حاد عن خطة وتحول إلى قمع والديمقراطية تحولت إلى دكتاتورية ...)، إذا هي تنطوي على مصفوفة من التيارات الفكرية النقدية والمقاربات التفكيكية التي تسعى إلى كشف الأطر الفكرية والافتراضات والأسس الإيديولوجية للحداثة "في الغرب" وتحديها [11].

لقد أثار المصطلح جدلا واسعا بين المفكرين الغربيين لينتج هذا الجدل رؤية لمدرستين، **الأولى** تعتبر بأن ما بعد الحداثة هي جزء من تاريخ الحداثة لأن الحداثة لم تكتمل بعد، وبالتالي نفي وجود لفكرة ما بعد الحداثة، وأهم المفكرين المعاصرين المدافعين بشدة عن هذه الفكرة هو "**هبرماس**"، فهو يعتبر بأن مشروع الحداثة لم ينته بعد وبالتالي ما بعد الحداثة هي مشروع لم يبدأ بعد، إذا فالحداثة ليست مرحلة تاريخية أو نتاج لسيرورة تاريخية بل هي مشروع مستمر، لكن **المدرسة الثانية** التي تمثل الطرح الآخر الذي يحوّل بأن الحداثة انتهت وظهرت ما بعد الحداثة، ومن أهم روادها **جون بودريار** Jean Boudrillard **وفرنسوا ليوتار** François Lyotard- هذا الأخير يرى بأن عوامل ما بعد الحداثة وليدة للحداثة نفسها، وبأن ما بعد الحداثة يصاحب ويواكب المجتمع ما بعد الصناعي [12]، إذا فهي تخطي وتجاوز كامل لتراث الحداثة وقطيعة كلية معه.

انتشر هذا التيار مع نشر **فرنسوا ليوتار** كتاب "**الوضع ما بعد الحداثي: تقرير عن المعرفة** في عام 1979"، حيث عدّ أن ما بعد الحداثة تنطوي على رؤية لنمط جديد من التنظيم والممارسات الاجتماعية وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الناشئة من تناقضات الحداثة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والمؤسساتية وإحدى الأفكار المركزية للنهج ما بعد الحداثي هي – تبعا لذلك التشكيك في **أسطورة التقدم** "Myth of progress"، بمعنى أن العلم والتكنولوجيا يؤديان حتما إلى حياة أفضل "أسطورة التقدم"، هذه الفكرة التي نشأت في القرن السابع عشر من خلال الثورة العلمية الصناعية، لذلك فبدلا من أن تقود الحداثة المؤسسة على العقل إلى التقدم والازدهار، أفضت نياتها الحسنة "إلى إخفاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية تهدد مستقبل البشرية، لذلك فالفكرة المحورية لما بعد الحداثة المعارضة "الأسطورة التقدم"، لا تتعلق لرفض التقدم في حد ذاته بقدر ما يتعلق "بنوع" آخر من التقدم أكثر ملائمة وأكثر إستدامة[13]، متجاوزين بذلك السلبيات التي أفضتها الحداثة والوجه الأسود الذي ظهرت به [14].

ثالثا: التحول إلى مجتمع "ما بعد المعلومات"

تحولت المجتمعات ما بعد الحداثة أو ما يعرف بالمجتمعات ما بعد الصناعة إلى مجتمعات ما بعد بعد الحداثة Post Post-moderne أي إلى نمط آخر من المجتمعات: كثر حداثة من المجتمعات ينعت بالآن بمجتمع لما بعد المعلومات، وعند فحص هذا المصطلح في سياقه التاريخي فإن مجتمع المعلومات يجسد في نفس اللحظة التاريخية المجتمع ما بعد الصناعي، حيث يتقاطع هذين لوصف نفس المجتمع لنفس السياق السوسيوتاريخي.

ويطلق على "مجتمع ما بعد المعلومات" بتسمية "المجتمع الخامس" حيث يأتي بعد أربعة أجيال رئيسية مرت بها الإنسانية، هي: مجتمع الصيد، الزراعة،

الصناعة المعلومات، وأخيرا المجتمع الخامس Fifth society أو "مجتمع ما بعد المعلومات" الذي تندمج فيه المعلومة والآلة مع عقل الإنسان، ويعتبر الإنترنت أو الفضاء الإلكتروني أو النطاق الخامس Fifth domain، حيث أصبح الفضاء الإلكتروني هو خامس الميادين التي تسعى البشرية لاستقلالها بعد استقلالها للأرض والبحر والجو والفضاء الخارجي [15].

وتميزت هذه المرحلة بظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي والطابعات ثلاثية ورباعية الأبعاد والسيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة، وغيرها من التقنيات الذكية، فهذا المجتمع "مجتمع ما بعد المعلومات" يفرز أدوات وخصائص تختلف عن مجتمع المعلومات، فاتحة المجال أمام موجهة كاسحة لما يسمى "الثورة الذكية" القائمة التطور التكنولوجي الكبير، الذي أثر بشكل كبير على أنماط الحياة البشرية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ومجتمعيا، فغيرت من طرق التواصل بين الأفراد وطورت أجيالا مختلفة من الحروب، وشكلت قوة دافعة للاقتصاد، وأظهرت أنماط مختلفة من السلوكيات وخلفت أنواع جديدة من الثقافات، وغيرت من أشكال الحكومات وهياكل المدن والمجتمعات وضاعفت كذلك عدد التهديدات.

وفي السياق نفسه أفرزت هذه التطورات التكنولوجية مفاهيم جديدة كان أساسها اختراع الأنترنت والهواتف الذكية، وظهرت مفاهيم مصاحبة استقر استخدامها بقوة على غرار المفاهيم العسكرية مثل القوة الإلكترونية Cyber Power، والصراع الإلكتروني Cyber Conflict والردع الإلكترونيCyber Defence والحرب الإلكترونية Cyber War، ومنها المفاهيم السياسية مثلا الديمقراطية الرقمية Digital Democracy والمواطنة الرقمية Digital Citizenship، والحكومة الإلكترونية e-Gouvernment والحكومة الذكية smart Government ومنها المفاهيم الاجتماعية على غرار الجريمة الإلكترونية Cyber Crime والمظاهرات الافتراضية والغش الإلكتروني، ومنها المفاهيم

الاقتصادية مثل التجارة الإلكترونية Ecommerce، والعملات الرقمية Digital currencies، والأسواق الافتراضية Virtual Markets. وبالتالي فإن مار هذا التغير الذي أحدثته التطورات التكنولوجية في حالة حركة مستترة، وهو في طريقه إلى مزيد من التصاعد ليجسد "مجتمع ما بعد الحداثة" أو "مجتمع الذكاء الفائق"[16]، وبالتالي فطبيعة هذا المجتمع أفرزت ثقافات وهويات جديدة متأثرة بالعولمة التكنولوجية والاقتصادية والسياسية.

رابعا: من المواطنة الكلاسيكية إلى المواطنة الحديثة:

هناك شكلين للمواطنة حسب السياقات السوسيوتاريخية الأوربية، وكل شكل من أشكال المواطنة مثل وجسد نوع من الهوية – الفردية أو الهوية الجماعية أو حتى هوية الدولة: فهناك المواطنة الكلاسيكية (مواطنة بشكلها التقليدي) القائمة على مبادئ الحقوق والواجبات والديمقراطية واحترام الخصائص الثقافية لمختلف المكونات اللغوية والعرقية، داخل البناء الاجتماعي، لكنها في المقابل قامت بشكل أو بآخر (الدولة) بمحاولة طمس وإلغاء التباينات الثقافية (اللغوية والدينية) المغذية للتنوع الثقافي داخل مجتمعاتها وخصوصا في "الفضاء العام"، وذلك بإتباع سياسة الاندماج الاجتماعي بقوة القانون في نموذج واحد وموحد الذي يهمش الانتماءات التاريخية اللغوية الإثنية والدينية، على غرار النموذج "الفرنسي الجاكوبي" الذي يعمل على إقصاء حتى الرمز الديني من الخطاء العام، حتى ولو كان بسيطا.أما النمط الثاني من المواطنة وينعت "بالمواطنة الحديثة" المتبناة خاصة من الدول الأنجلوسكسونية، الدول الأسكندنافية وألمانيا.

فهي مواطنة تقوم هي أيضا على مبادئ الحرية، الديمقراطية، الحقوق والواجبات، ولكنها أيضا تأسس سياسة "الاعتراف بالآخر"، والتعايش معه، أي الاعتراف العلني (المقعد قانونيا ودستوريا) بالخصائص الثقافية التي تؤدي إلى

تشكيل هوية ثقافية خاصة (فردية، أو جماعاتية أو أقلية) تميزهم عن غيرهم، ولكنها لا تتجزأ من الهوية الكلية للدولة، وبالتالي لا يتم ميكانيزم "الدمج الاجتماعي والسياسي القسري" الذي يفرض على الجميع وبالتالي يلغي الهويات الفردية والجماعية ذات الخصوصية.

خامسا: الهوية العابرة للقوميات (من هوية الدولة إلى هوية القارة- ما يعرف بالمواطنة الكليانية-:تمكن الهوية الفرد من أن يحدد لذاته موضعا ضمن النسق الاجتماعي وأن يحدد الآخرون موضعه إجتماعيا[17]، على أن ترتبط الهوية بالمعطي الثقافي لتشكل ما يعرف "بالهوية الثقافية" المرتبطة بالانتماء الثقافي، وبالتالي فالانتماء هو جذر للهوية، يخضع هو بدوره إلى دينامية التغير تخضع للزمان والمكان أي حسب سياقها التاريخي وجغرافي.

فلقد نجحت بعض النماذج والبيانات الرسمية في إنشاء نموذج للانتماء، أدى إلى تشكيل هوية جديدة تجاوزت الأنماط التقليدية المطروحة لمسألة الهوية، ولكن حافظت عليها ولم تلغها، والتجربة الأوربية "القائمة" رائدة في هذا السياق، فقد أدى تشكل الإتحاد الأوربي إلى تشكُل هوية كليانية مكملة الهوية الوطنية لكل دولة "وذلك باحترام الهويات الوطنية وعدم العمل على طمسها، وعمل على تبني القيم والمبادئ المشتركة للدول الأعضاء في الاتحاد كالحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، سيادة القانون، وكذلك احترام تنوع الثقافات والعادات والتقاليد الوطينة المحلية"[18].

وبالتالي نجح الإتحاد الأوربي في إدخال الوطنيات الأوربية في هوية عابرة للقوميات، ونجح في تشكيل نمط جديد من المواطنة يعرف "بالمواطنة الكليانية"، فهي مواطنة عابرة المقاومات وحدود الدول جذورها الإنشاء الموحد إلى الفضاء الجغرافي

الأوربي، القائم على مبدأ البراغماتيه المشتركة ومبدأ العقلانية وخدمة المصالح المشتركة وتشجيعها وتوطيدها، وتنميتها وفق الضروريات السياسية والاقتصادية.

خلاصة:

مرت المجتمعات الغربية بمسيرة تحولات كبرى بدأت زمنيا منذ عصر النهضة "حيث نعتت هذه المرحلة بالحداثة"، لتمتد هذه المرحلة إلى منتصف القرن العشرين حسب العديد من رواد تيار الحداثة وما بعد الحداثة، لتبدأ بعدها مرحلة أخرى هي مكملة لها "تاريخيا" حسب تصور بعض العلماء، أو هي بداية لمرحلة جديدة تعرف "بما بعد الحداثة"، حيث يعتبرها البعض كتيار فكري جاء كرد فعل على ما أفرزته الحداثة من مشاكل اجتماعية وأزمات دولية (كالحرب العالمية الأولى والثانية) وكذلك إفرازات المجتمعات الصناعية الأوروبية من حركات للاستعمار والتدمير وانتشار الطبقية والجريمة والأوبئة والأمراض جراء حركة التصنيع ،وكذلك تفكك بعض الدول والمجتمعات لذلك استحدث تيار ما بعد الحداثة (تزامنا مع بدايات المجتمع ما بعد الصناعي) لتجاوز جميع سلبيات الحداثة والبحث عن حلول لها،واستمر خذا التيار بالتطور تماشيا مع تطور المجتمعات الغربية والأوروبية خاصة لتعالج قضايا ما يعرف اليوم بمجتمعات ما بعد المعلومات التي أصبحت مجتمعات رقمية وتقنية بامتياز.

الهوامش:

[1].بيرونفيتروك: تشكل العالم الحديث: في محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي الحداثة وإنتقاداتها، نقد الحداثة من منظور غربي، سلسلة دفاتر فلسفية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص 13.

[2].عبد الغني ميلاد: سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكايات ... من الحدثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، فبراير، 2006 ص 213.

[3].نفس المرجع: ص 216.

[4].نفس المرجع: ص 213.

[5].عبد الإله بلقزيز: في الحداثة وما بعد الحداثة: تأملات نقدية، محاضرة في الأكاديمية، المملكة المغاربية، (د.س.ن).

6.عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق.

[7].عبد الغني ميلاد: مرجع سابق، ص 215.

[8].روبرتس وهايت: الحداثة والوعي السياسي :في محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، الحداثة وإنتقاداتها، نقد الحداثة من منظور غربي، سلسلة دفاتر فلسفية، دارتو بقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص ص 27-28.

[9].آلان توران: نقد الحداثة، ترجمة عبد السلام الطويل، د.د. ع في الفلسفة، كلية الآداب، الرباط، 1997، ص ص 41-42.

[10].عبد الغني ميلاد: مرجع سابق، ص 219.

[11].مراد دياني: حرية-مساواة- اندماج إجتماعي، نظرية العدالة في النموذج الليبيرالي المستدام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت، ط1، 2014، ص 144.

[12].عبد المجيد لبصير: موسوعة علم الإجتماع، ومفاهيم في السياسة والإقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 393.

[13].مراد دياني: مرجع سابق، ص 146.

[14].فابريس ريبيه: وجها الحداثة في: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي الحداثة وإنتقاداتها، نقد الحداثة من منظور غربي، سلسلة دفاتر فلسفية، دار تو بقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006، ص 07.

[15].إيهاب خلفية، المجتمع الخامس: ملامح التحول العالمي إلى مرحلة "مابعد المعلومات"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 16 أكتوبر 2018..

[16].نفس المرجع.

[17].دنيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، مارس، 2007، ص 149.

[18].حسن طلال مقلد: الهوية فوق الوطنية... الأوربية نموذجا، في: المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 32، خريف 2011، ص 12.

[19].دنيس موش، مرجع سابق، ص ص 162-165.